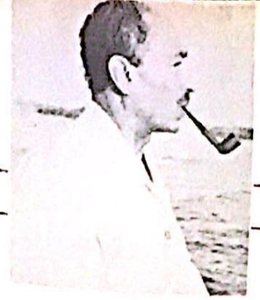

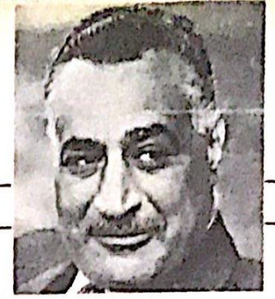

حول الحملة الراهنة على نظام عبد الناصر:

ليس دفاعاً عن الماضي وإنما عن المستقبل..

بقلم: عدنان بدر

في نطاق الاندفاعة الشديدة التي تقوم بها النظام المصري حاليا على طريق الارتداد السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ان كان على الصعيد الداخلي ، ام على الصعيدين العربي والدولي .. في هذا النطاق تنهض داخل مصر وخارجها حملة غير مقوبة اطلاقا على فترة حكم الرئيس الراحل جمال عبدالناصر .. وقد اخذت هذه الحملة ترسمي الطابع الرسمي والصريح ، بعد ان اعتمدت لفترة غير قصيرة طابع الهمس والملمح .

فكيف يمكن فهم وتفسير هذه الحملة، من قبل العائدين على النظام المصري الذي يعتبر « امتدادا شرعيا » للنظام السابق ؟

هذا السؤال يفرض علينا العودة الى النظام السابق ذاته لاستكشاف الآلية التي تمت عبرها عوامل تكون النظام الحالي وحددت طريق تطوره الارتدادي.

بعد حصول بلداننا العربية على استقلالها السياسي، تجذر حكم تحالف الاقطاع والبرجوازية الكمبرادورية في تحقيق المهمات التي تطلبها مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي ، حتى وفق الصيغة البرجوازية التقليدية . فخضوع هذا التحالف للاستعمار ، وارتهانه لمصالح الاحتكارات الدولية قد حددا له مسار الانحراف الكلي او شبه الكلي عن سياسة الصمود الوطنية .. الامر الذي ادى الى كبح التطور الاقتصادي الوطني ، واقفال الدوافع البرجوازية التقليدية لتحرير السوق الوطنية وتوحيدها ، فتعطل المقدمات الاقتصادية للسياسة الديمقراطية والقومية .. اذ فقدت البرجوازية مصلحتها في التحرر من الاقطاع للحصول على السوق والايدي العاملة الرخيصة كما فقدت دافعها المصلحي في العمل القومي الجاد ..

ومن جهة اخرى عرقل هذا الطريق العقيم ، عطبه ولادته ونموه وتمركز طبقة عاملة ، مؤهلة للقيام بدور تاريخي بديل ..

وتبعا في ظل طريق التطور « الراسمالي » العقيم هذا ، كان طابع الصراع الرئيسي – كما لا بد له ان يكون – بين مجموع الشعب وخاصة البرجوازية المتوسطة والصغيرة والمثقفين والعمال من جهة ، وبين التحالف الرجعي الحاكم ومن ورائه قوى الاستعمار من جهة اخرى ..

هذا الصراع حكم على التحالف الرجعي المقابل بالافلاس ، وقد زاد من حدة هذا الحكم الدور المشين الذي لعبه التحالف الرجعي خلال حرب ١٩٤٨ ..

ومثل هذا الافلاس ، كان يمكن ان يؤدي في الى ولادة حكم ثوري بديل ، لولا الغياب الموضوعي للطبقة العاملة بالحجم والوعي المتطور القادر على تطوير نضالها الطبقي ضمن اطار حزبها الثوري القائد ..

●●●

مثل هذا الوضع المتناقض من افلاس طبقة رجعية ، وعدم نضوج بديل تاريخي عنها .. قد خلق نوعا خاصا من الفجوة ، كان لا بد من انملائها القوى الوسطية ، وبالذات البرجوازية المتوسطة والصغيرة التي قادت النضال الوطني والديمقراطي في مرحلة الخمسينات .

غير ان مثل هذه القيادة ، باساسها الاقتصادي الهش وبنائها الايديولوجي الهوائي وتركيبها التنظيمي المفكك لم تكن قادرة – بدون الخضوع لعملية تطور ثورية ، تضمن الكثير من عمليات الفرز – لم تكن قادرة ، على الاطاحة بحكم التحالف الرجعي المطلق واقامة الدولة الديمقراطية الثورية البديلة .. وهنا بالضبط برز دور الجيوش – الفئة الاكثر تنظيما والتي تعتمد في اكثريتها عناصرها على طبقات الشعب الوطنية – فحملت هذه الجيوش ، او بعضها ، شعارات المعارضة الشعبية ، واسقطت الطغمة التحالف الرجعي ، واقامت مكانها انظمة ديكتاتورية وطنية من طراز خاص ..

هذا الطراز الخاص تميز بسمتين اساسيتين ، حملتا معا بذور التناقض اللاحق داخل هذه الانظمة .. وهاتان السمتان هما : العداء للاستعمار والرجعية التقليدية من جهة ، والخوف من النهوض الشعبي الديمقراطي من جهة اخرى .

●●●

ضمن هاتين السمتين تحدد مسار هذه الانظمة، فبقدر ما كانت هذه الانظمة تحقق من المنجزات الوطنية ثم التقدمية في صراعها مع الاستعمار والرجعية ، وتلقى تأييدا شعبيا واسعا نتيجة ذلك ، بقدر ما كانت تأخذ من الاحتياطات لاحباط اي تحرك شعبي ديمقراطي منظم وحجزه ضمن افق التأييد العفوي للنظام ، وخنق اي تفكير للمبادرة في ذلك التأييد ..

●●●

مثل هذه السياسة المزدوجة فرضت على هكذا طراز من الانظمة الاعتماد المطلق على الاجهزة العسكرية وشبه العسكرية والادارية في سلطتها . الامر الذي اشاع مناخا صالحا جدا لنمو البيروقراطية كظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية صاحبت هذه الانظمة ونمت في داخلها .

●●●

وضمن هذه البيروقراطية ، وخلال حياتها الطفيلية ، بدأت تتراكم لدى بعض مراكزها جذور ثروة رأسمالية معينة ، راحت تدفع بها مصلحيا نحو الخروج من الاطر التي فرضها الدائر الاقتصادية التقدمية التي كانت قد اتخذتها تلك الانظمة .. واخذ يتزايد شيئا فشيئا لدى تلك المواقع البيروقراطية نزوع نحو اغلاق حرية الاستثمار الرأسمالي من جديد .. واخذت الهوة تضيق شيئا فشيئا بين هذه المصلحة الجديدة وبين مصالح البرجوازية التقليدية . وراحت بوادر العلاقات المتجددة بين هاتين الجهتين تأخذ طريقها الى الظهور ..

●●●

في هذه الاثناء كانت السياسة الداخلية الوطنية للانظمة هذه ، قد اخذت في اعطاء نتائجها .. فالتصنيع والتنمية اللذين بها تعمومه المعسكر الاشتراكي ، قد هيأت لنمو واسع وتمركز طبقة عاملة ذات حجم نسبي متقدم .. واخذت مصالح هذه الطبقة وحتى فئاتها دنيا واسعة من البرجوازية الصغيرة التي افرزها الريف ، تدفع باتجاه تطوير النظام نحو افق تقدمية اوسع .. والسير اشواطا اطول على طريق انجاز المهمات الديمقراطية الوطنية التقدمية كمقدمة للدخول في مرحلة التطور الاشتراكي ..

●●●

هذه الآلية ، حددت موضوعيا ، مسار التناقض والصدام المحتم في سير هذه الانظمة : بين قوى اجتماعية ذات مضمون عمالي وشعبي تقدمي ، وبين قوى اجتماعية بيروقراطية تمامة ذات توجه رجعي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي . وقد عبر هذا التضاد عن نفسه في مصر ، خلال اكثر من مناسبة واكثر من حدث :

١ – انتفاضات العمال في حلوان وشبرا ..

٢ – انتفاضات الطلاب عام ٦٨ وعام ٧١ وعام ٧٢ .

٣ – انعكاس ذلك على النظام نفسه وحدوث الانقسام الكبير الذي حسم لمصلحة اليمين البيروقراطي في ١٥ ايار ١٩٧١ .

●●●

بعد حسم الصراع داخل النظام لمصلحة اليمين البيروقراطي ، كان لا بد لهذا اليمين في مواجهة القطب الشعبي المعارض واسباقا وراء مصالحه الجديدة ، من تعزيز اواصر التلاقي مع اليمين التقليدي داخليا وخارجيا ..

وعن هذا الاتجاه ، انبثق التحالف المتشدد الاواصر بين النظام المصري الحالي وبين الرجعية العربية ، والسعودية منها بشكل خاص ..

وعبر مثل هذا الاتجاه ، اقيد النظام المصري الحالي الى التهادن مع الامبريالية العالمية وخاصة الامبريالية الامريكية .. وبدأت علاقاته معها « تتحسن بسرعة .. قد تزعج الآخرين » – على حد تعبير وزير الخارجية المصري اسماعيل فهمي .

●●●

وطبيعي ان تتلقفنا الولايات المتحدة مثل هذه السياسة ، وترعاها فهي تشكل اداة كبح رئيسية لنهوض الحركة الشعبية، كما انها تتجه مصلحيا للخلاص من العلاقات مع المعسكر الاشتراكي في مجال بحثها عن علاقات خارجية تتيح لها فرصا اكبر لاقطاع حاجاتها التقليدية ، التي تتحقق بشكل افضل عبر العلاقات مع الرساميل الاجنبية الغربية والاوروبية والامريكية (وليس من قبيل المصادفة اطلاقا حرص النظام الحالي على اصدار قوانين حماية الرساميل الاجنبية واعطائها اقصى ما يمكن من التسهيلات) ..

●●●

في مقابل هذا الاتجاه للاعتماد على الرجعية داخليا وعربيا ، وعلى « تغير مواقف » الامبريالية الامريكية دوليا .. كان لا بد لهذا النظام من ان يقدم الثمن .. ومعروف طبعا ما هو الثمن الذي تطلبه الرجعية العربية والامبريالية الامريكية .. انه بالضبط التفريط بالمنجزات الوطنية والتقدمية التي حققها النظام في مرحلته السابقة ، مضافا اليه الاشتراك الجدي في تصفية القضية الفلسطينية محور القضايا الوطنية لحركة التحرر الوطني العربية .. وكذلك فك علاقات التعاون والتحالف مع المعسكر الاشتراكي ..

مثل هذا الثمن ، الذي تشكل انكفاء سياسيا عن الوجه المعادي للاستعمار في سياسة النظام السابق .. لا بد له من تفسيرات ومبررات ايديولوجية .. خاصة وان النظام الحالي ما يزال يدعي انه « الامتداد الشرعي » لثورة ٢٣ يوليو .. وتحقيقا لهذه الحاجة الاعلامية ، كان لا بد للنظام الحالي من اطلاق حملته على « بعض جوانب » النظام السابق ..

وبدأت الحملة ..

بدأت « التركيز على حق النظام السابق للحريات .. ثم تطورت الى ان وصلت الى هدفها الحقيقي في التصدي لكل ما هو وطني وتقدمي في النظام السابق .. وخاصة قرارات التأميم التي صدرت عام ١٩٦١ .. وقد عبر عن هذا الجانب من الحملة بشكل علني صريح شاعر الملك فاروق وجميع الملوك واشباه الملوك الاستاذ صالح جودت ، في مقال طويل نشرته له مجلة العصور الغابرة خلال الاسبوع الماضي .. وقد وصف فيه قرارات التأميم بانها قرارات ظالمة وسلطوية .. وكان قد سبقه كاتب اخر باسم الدمرداش الى وصف القرارات بنفس الصفات ثم اسباق الاحداث والقول « الى ان جاء سيادة الرئيس انور السادات فالغى تلك القرارات !! »

هذه هي جذور الحملة الراهنة على فترة حكم الرئيس الراحل جمال عبدالناصر .. ويتضح جليا ان هذه الحملة لا تستهدف الانتقام من الماضي فحسب ، بل في الاساس حملة على المستقبل ، اي جزء من الحملة على اي نهج وطني تقدمي يشكل خطرا على السياسة الارتدادية اللاوطنية للنظام الحالي ■■

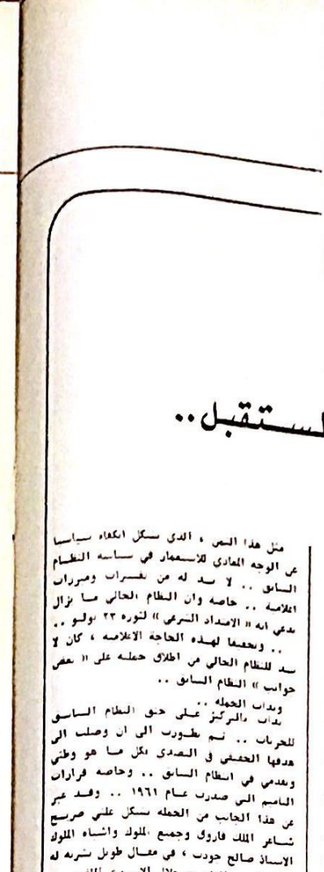

زيارة قابوس الأخيرة لإيران:

حملة جديدة لتركيع الثورة في ظفار

حملة القوى الوطنية في هذه المرحلة .. امتلاك الرؤيا الشمولية لطبيعة الصراع الدائر في المنطقة

قام القابوس في الفترة ما بين ١–٨ اذار بزيارة لايران تتويجا للتعاون البناء الذي تم في الاشهر الاخيرة بين النظامين العميلين والذي تجلى بغزو القوات الايرانية النظامية لظفار في محاولة لتطويق ثورة الشعب العماني والقضاء على منجزاته الثورية .

وقد اصدرت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي بهذه المناسبة بيانا سجلت فيه هذه الزيارة واشارت الى ان الحملة العسكرية الايرانية التي اطلق عليها اسم (الحملة الكبرى) والتي اشترك فيها اكثر من ٣٥٠٠ جندي ايراني بالاضافة الى ١٥٠٠ كوماندوس بريطاني لم تحقق اهدافها المرحلية الاولية وهي محاولة فتح الخط الاحمر والذي لا يزال مغلقا في وجه القوات الايرانية الغازية والمحاصرة في مراكزها العسكرية حيث تتعرض يوميا لهجمات جيش التحرير الشعبي .

وقد اشار البيان الى ان زيارة القابوس لايران تأتي بعد فترة قصيرة جدا من تصريحات وزير خارجية حكومة مسقط في مؤتمر لاهور والذي رفض فيه بوقاحة تذمر الدول العربية الوطنية لجلب قوات اجنبية لمقاتلة الوطنيين العمانيين، كما تأتي هذه الزيارة للتنسيق بين قابوس ونظام الشاه خصوصا بعد ان بلغ عدد القوات الايرانية (٨٠٠٠) جندي وتطلب المزيد من المساعدات العسكرية والبشرية والتي من المتوقع ان يتم استخدامها في حملة عسكرية واسعة على كل المناطق المحررة وللاعداد لغزو شامل سوف يستهدف ايضا اراضي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في محاولة لتطويقها وارباك نظامها التقدمي .

ودعا البيان الدول العربية الوطنية والقوى العربية الثورية الى القيام بواجبها الوطني والقومي لمساندة الثورة الشعبية المسلحة وطرد الغزاة واحباط حملتهم الارتقية .

ان اطماع ايران في الخليج ورغبتها في السيطرة على هذا الممر الحيوي عن طريق احتلال ضفته الاخرى «اراضي عمان، شمالي عمان، البحرين» او السيطرة عليها ، اطماع قديمة ، لكنها برزت بشكل حاد وارتبطت بممارسات عملية بعد اعلان انسحاب بريطانيا من الخليج في اوائل ١٩٧٠ ، حيث عبرت عن مواقفها تلك بالمطالبة مرارا عن حقوقها بالاراضي البحرينية واحتلالها الجزر العربية الثلاث ١٩٧١ ومجموع المعاهدات المعلنة والسرية بينها وبين الامراء والمشايخ ، وعلى وجه الخصوص ، حكام عمان .

وقد رفعت اطماع ايران في الخليج وجهودها للسيطرة المطلقة عليه جملة الاجراءات التي افصحت من خلالها بريطانيا النفوذ مع امريكا والتي تجلت في :

١ – سلخ شمالي عمان والدفع باتجاه (توحيد) الامارات التي تكون منها في ما يسمى باتحاد الامارات العربية .

٢ – اعلان رغبة بريطانيا في الانسحاب من الخليج واعطاء دول وامارات المنطقة «استقلالها» تمهيدا للانتقال الذي اصبح ضروريا من الشكل القديم والكلاسيكي للاستعمار الى الاستقلالات الشكلية وربط السلطات الحاكمة بمعاهدات واتفاقات عسكرية واقتصادية .

٣ – تأجير قواعد بريطانية لامريكا، مثل قاعدة الجفير بالبحرين .

٤ – استبدال سعيد بن تيمور بابنه قابوس واعطاء عمان استقلالا شكليا « غير معلن لحد الآن » .

وهناك ما بين اول اتفاقية عقدت بين حكام عمان وبريطانيا عام ١٧٩٨، واتفاقية ١٩٥٩ التي سمح بموجبها حكام عمان باقامة قواعد عسكرية بريطانية في (صلاله) و (مصيره) ، هناك مجموعة اتفاقات لم يعلن عن تضييعها تمهيدا (للاستقلال) او حتى لاضفاء صبغة اقل شناعة على الاحتلال الصريح لاراضي عمان . ورغم ان ميثاق الجامعة العربية ينص على ان استقلال دولة عربية ما يرتبط بتصفية القواعد الاجنبية القائمة على اراضيها قبل الاستقلال وعدم السماح لقوات اجنبية باقامة قواعد عسكرية على ارض تلك الدولة .. رغم ذلك قبلت عمان عضوا في جامعة الدول العربية – بعد سنين من الاخبار لاستقلالها كما يبدو .

ولكن عمان – وهي عضو في جامعة الدول العربية – لم تجد عمانيا او عربيا ينوب عنها في اجتماعات الهيئات العسكرية قيمت ضابطا انكليزيا لهذه المهمة ، وفي مؤتمر للشرطة العرب في تونس كان مندوب عمان بريطانيا ايضا ، ولم تسائل الجامعة العربية عن مدى صحة ما شاع عن استقلال عمان ، رغم تحذيرات الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي وباقي القوى الوطنية والتقدمية هناك .

بعد حرب شترين وما افرزته من ممارسات رجعية ومرتدة من قبل الانظمة الرجعية والبرجوازية المتخاذلة ، والدور الذي حاولوا ابرازه « لاصدقاء امريكا » والتغني بقدرتهم على الضغط على حليفهم ليضغط بدورها على اسرائيل لتحقيق اماني تلك الانظمة في الانسحاب او تحريك الجو على الاقل للخروج من ازمتها وفك عزلتها عن الجماهير .. وبعد مهزلة قطع البترول عن امريكا وما اضافته من بريق على الدور المرتقب للرجعية السعودية ومجموعة الامارات والمشيخات الدائرة في فلكها .. كل هذه التحركات التي اعقبت حرب شترين كانت تمهد الطريق لدور قوة تساند النظام المصري في رحلة تراجعاته المكثفة وتشكل واباء كفة الميزان لمحاولة الد الجماهيري الرافض ممثلا بفصائله المسلحة، الثورة الفلسطينية ، ثورة عمان ، والنظام التقدمي في اليمن الجنوبي وكافة القوى والاحزاب التقدمية في المنطقة العربية .

وما كان للرجعية السعودية ان تكون الرشحة لهذا الدور لولا ورقة البترول ولعبه وقف ضخه الى الولايات المتحدة ، نظرا للمنزلة الهامة التي كانت تعانيها بنجه الصاعد المسلم لالتفاف الجماهير العربية حول الثورة في فلسطين وظفار وعدن ، وما افرزته هزيمة حزيران من تعريه تامة لبرامج وتوجهات وسياسات هذه الانظمة ..

وكما استعرت الانظمة الرجوازية نتائج حرب شترين لصالح مخططاتها الاستسلامية الهادفة الى تمييع نضال الشعب الفلسطيني وادخال طليعته المسلحة طرفا في السوية للتخلص نهائيا من احتمالات ان تلعب هذه القضية دورها كمحور لنضال الجماهير العربية ضد مستغليها ، فقد بدأت الرجعية في منطقة الجزيرة والخليج ايضا استثمار (بطولاتها وبدها الطولي) في حرب شترين، وفي جو تربع هذه المرة من خلال الاعتراف العربي الرسمي شبه العام (بدورها الفاعل في تحرير الاراضي المحتلة وضمان حقوق الشعب الفلسطيني !) وتمهيدا عن عزلتها التي عاشتها طوال السنوات وبعد هزيمة حزيران بشكل خاص .

ورغم التناقض الثانوي بين الرجعية السعودية وايران في احقية كل منهما في ان تكون القوة الرئيسية والمسيطرة في الخليج، ورغم التناقض بينهما على قلب امريكا واسلحتها ورضاها .. رغم ذلك فان هذه الفترة تشهد توتجا «للتعاون» التاريخي والمستمر بين ايران والرجعية في الخليج العربي من اجل تصفية الوجود الثوري في المنطقة، مستندين الى اقصى حد حالة « الوفاق والتضامن العربي من اجل تحرير الاراضي المحتلة » .

فبعد السكوت المهين الذي مارسه الرجعية وحتى الانظمة البرجوازية ازاء احتلال ايران للجزر العربية الثلاث ، وتصريح قابوس بان الايرانيين لم يستخدموا جزر كوريا وموريا لانزال قواتهم، بل نزلوا على الاراضي العمانية « قاعدة صلاله » جاء الغزو الايراني الاخير والذي استهدف بشكل رئيسي ضرب الثورة في الاراضي المحررة « ظفار » عن طريق قطع طرق تموين ومتنقلات الثوار ومحاصرتهم والوصول الى الحدود جمهورية اليمن الجنوبية في حركة استعراضية مستفزة ضد النظام التقدمي في عدن ، واستمرار نتائج هذا الغزو لصفعة اقوى الوطنية والتقدمية في منطقة الجزيرة والخليج والسيطرة نهائيا على منطقة هي من اهم واكثر المناطق حيوية بالنسبة لكل من الرجعية العربية وايران والشركات الاحتكارية .. اصابع الامبريالية الامريكية الهيمنة الى تمط المنطقة وموقعها الاستراتيجي الحيوي والمهم .. والاحتفاظ بالمنطقة ساحة نهب واستغلال مستمر تعبيرا عن الهدف الجدي الذي اصبحت تمثله الحركة الجماهيرية ممثلة طليعتها المسلحة في ظفار واليمن الجنوبي .

ورغم مرور عدة اشهر على الغزو الايراني المدعم بالوجود الفاعل للمرتزقة الاجانب والقوات البريطانية ، والاردنية ، فقد انبت الجماهير العمانية بالتفافها حول قوات جيش التحرير الشعبي والمنتمية الشعبية ، انبت قدرتها على الرد الحاسم على تواطؤ حكام عمان مع الحكم الشاهنشاهي ، وانزلت اصابات فادحة بالقوات الغازية قدرت باكثر من مئة وخمسين قتيلا خلال الفترة الاولى من الغزو .

قامت الطائرات المعادية خلال اليومين الماضيين بغارات وحشية جديدة داخل المناطق المحررة في عمان واستهدفت الغارات المنطقة الغربية وبقية المناطق في اقليم ظفار ، وقد تصدت قوات الثورة والدفاعات الارضية للطائرات التي شنت غاراتها بعد الظهر . ولم تسفر هذه الغارات عن اصابة احد من قوات الجبهة. وان الطائرات استهدفت في غاراتها تجمعات المواطنين ومنازلهم وعيون المياه ، وادى هذا القصف الوحشي الى ترك المواطنين لقراهم وبيوتهم والتوجه الى الكهوف في الجبال حيث يواجهون مشكلة ندرة المياه والغذاء .

ومن جهة اخرى كبدت قوات الثورة العدو خسائر فادحة بين صفوفه من جنود ومعداته وهذه سلسلة من العمليات التي قام بها جيش التحرير الشعبي :

في ١–٢–٧٤ قامت قوات جيش التحرير بقصف مقر قيادة قوات العدو ومواقعه العسكرية في الفيصل مستخدمة المدفعية الثقيلة وادى ذلك القصف الى قتل وجرح ٨ افراد من العدو وتدمير مقر القيادة وثلاث مواقع واصابة مواقع اخرى ، وشوهد جنود العدو يفرون من مواقعهم نتيجة القصف الشديد ، وقد اشتركت في المعارك طائرات العدو التي افشلت مهمتها المقاومات الارضية للثوار . وفي نفس اليوم حاولت قوات العدو التقدم من مراكزها في خبيط وفيرون وحيرني ، الى مرتفعات عبداس في الخط الاحمر الا ان قوات جيش التحرير والميليشيا تصدت لها في معركة ضارية شاركت فيها مختلف الاسلحة الثقيلة مما اضطر العدو للتراجع بعد تكبيده خسائر عديدة .

– في ٢–٢–٧٤ قامت وحدات القاعدة التابعة لجيش التحرير في المنطقة الوسطى باصابة ٤ افراد في مركز عدمي شمال القاعدة الجوية البريطانية في صلالة .

– وبتاريخ ٤–٢–٧٤ قامت مجموعة من قوات جيش التحرير بقصف مواقع العدو في شمال صرفيت لمدة ساعة وربع واسفرت عن تدمير ٤ مواقع تدميرا كاملا . وشوهدت طائرة هليكوبتر تنقل الخسائر في صفوف العدو .

– وفي ٧–٢ شن ثوار الجبهة هجوما على مركز القوات البريطانية في منطقة ابو خسيبة باقليم ظفار ، اسفر عن تدمير اربعة مواقع دفاعية للعدو تدميرا كاملا وقتل وجرح تسعة من افراد القوات البريطانية .

ولكن وكما استطاعت الرجعية العربية استثمار حرب شترين لصالح تثبيت مواقع «الوطنية» لها فهي تعمل وشركاؤها على استثمار نتائج هذه الحرب وما افرزته من انحرافات وارتدادات وتنازلات من اجل السيطرة على منطقة الجزيرة والخليج وتبرير تحفظها الرسمي الى تصفية الوجود المسلح للثورة في ظفار ومحاصرة النظام التقدمي في اليمن الجنوبي وضربه في اللحظة المناسبة وحرف نضالات القوى الوطنية والديمقراطية في المنطقة لصالح بقاء القوى الحاكمة واضفاء الشرعية والتقدمية على ممارساتها العنصرية الرجعية .

وفي نطاق الصراع باستثمار اجواء الاسلام في المنطقة العربية تمهيد الدوائر الرجعية والامبريالية لتحولة اخرى من المخاتلة مع قوى الثورة في عمان ، وتأتي زيارة قابوس الاخيرة الى ايران مؤشرا لاقتراب هذه الجولة ، خاصة وان الانزال الايراني الاخير مر في جو صمت عربي رسمي غير مبرر رغم التصريحات الاستعمارية التي اطلقها قابوس وتناه ايران والتي اكدا فيها الانزال العسكري الايراني وتصميمهما على المضي في طريق « التعاون » وتبادل الخبرات للقضاء على « المتمردين » الذين لا احد يعلم ماذا سيحل بالمنطقة اذا ما نجحوا واستولوا على السلطة على حد تعبير شاه ايران ..

وضمن توقع الحملة الجديدة تأتي حملات الارهاب ضد المواطنين في المناطق الرعية التابع من عمان، فقد صدرت لاوامر للمواطنين في « جبل شاتب » بان يتركوا ديارهم وممتلكاتهم والنزوح الى منطقة وادي دربات في المنطقة الشرقية ، وعندما رفض المواطنون هذه الاوامر قام العملاء بتهديدهم وابلاغهم ان السلطة سوف تقوم باخلائهم بالقوة ، وان القوات الايرانية سوف تقوم باقتحام المنطقة ، وسجرهم على ترك مساكنهم ودبارهم لانها ستحرق وتدمر هذه المساكن والديار ..

ان ما تجري في ساحة الخليج العربي لا ينفصل ، بل هو جزء من التحرك الذي تسير الساحة العربية ككل ، وجزء رئيسي وفاعل من الصراع الدائر بين قوى الاستسلام وقوى الثورة التي تدرك خطورة المرحلة وشراسة المواجهة بينها وبين هذه القوى .

ان ما تطبخ الرجعية العربية والانظمة المرتدة المتخاذلة التي تتبنه في هذه المرحلة والتي مرة طويلة قادمة هو تثبيت رؤيتها لطبيعة الصراع في المنطقة وحرف نضال القوى الوطنية والتقدمية الى ما تخدم هذه الرؤية المتخلفة المرتدة .. وان الجهود التي يبذلها القوى الرجعية لتبرير لعبة الدولة الفلسطينية لا تخرج عن نطاق تمييع نضال سنوات طويلة للشعب الفلسطيني وتجربة عشر سنوات مكثفة للكفاح المسلح الذي شكل نواة الهاف للقوى الوطنية والتقدمية العربية على الاطلاق .

وكما في فلسطين ، في ظفار ، تستمرس القوى الرجعية المتخلفة لضرب فكرة الكفاح المسلح مستفيدة من ظروف الانحسار الذي عشته قوى الثورة العربية تطرق قد بدأ بالغزو الاجنبي المسلح تاره بالتلويح بالحكم الذاتي ضمن السلطة منتهية بالصيغ «الديمقراطية» الهزيلة التي لا تخرج عن كونها « شهادة حسن سلوك » للممارسات الرجعية العنصرية التقليدية ..

ان المرحلة الراهنة تتطلب من كل القوى الوطنية والديمقراطية والثورية تشديد النضال وقطع الطريق على مخططات الامبريالية والرجعية ، واملاك الرؤيا الشمولية لطبيعة الصراع الدائر على الساحة العربية ككل وقدرة التجارب الثورية في الوطن العربي على الفعل في ميزان القوى لصالح احباط البرامج الاستسلامية التي تهدف الى تمريرها المخاتلون والمرتدون .